العدد (1947) السنة الثامنة - الخميس (28) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

منظمة دولية تضع العراق متصدراً قائمة الفساد

نواب لـ المدى: التعطيل والمحاصصة ازاحتنا إلى ذيل قائمة الشفافية

□ بغداد/ وائل نعمة

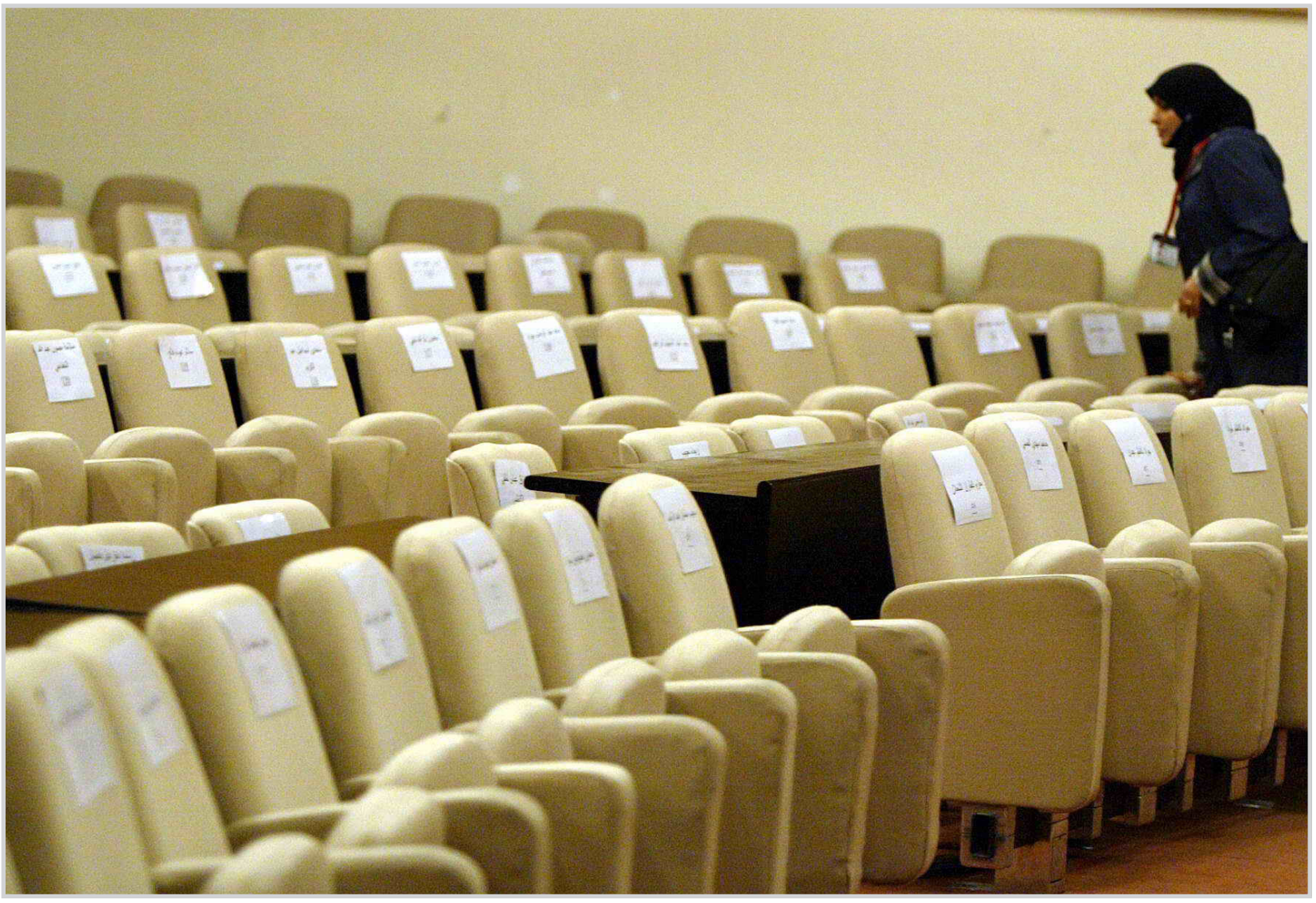

صنفت منظمة"الشفافية الدولية"غير الحكومية في تقريرها السنوي حوالي ٧٥٪ من البلدان وفي طليعتها الدول التي تشهد حروبا مثل العراق وافغانستان، بين الدول التي يتفشى فيها الفساد.

وفي تقريرها عن الفساد للعام ٢٠١٠ الذي نشر الثلاثاء الماضي في برلين، وجهت المنظمة غير الحكومية تحذيرا للحكومات معتبرة ان الفساد يؤثر على جهودها لتحسين الاسواق المالية ومكافحة ظاهرة الاحتباس او الفقر.

ومن الدول الـ١٧٨ التي درست المنظمة غير الحكومية ومقرها برلين اوضاعها، اظهرت ٧٥٪ منها مؤشر فساد ادنى من المعدل.

وفي ما يخص العراق الذي مازال متصدرا قائمة اكثر الدول فسادا، حسب تقرير المنظمة، اكد محمد ناجي، عضو لجنة النزاهة في الدورة البرلمانية السابقة لـ"المدى"ان قضية الفساد المالي والاداري في العراق لم تؤخذ بجدية ولم تعط لها الاولوية في التعامل من قبل البرلمان والحكومة، كما اعطي للملف الامني.

واشار"ناجي"الى ان مكافحة الفساد قضية معقدة وقديمة، وهي ليست وليدة الساعة، فهناك مخلفات من زمن النظام البائد ولازالت سارية المفعول في بعض دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكان من المفروض ان يتجه البرلمان السابق ومنذ الجلسات الاولى نحو مكافحة الفساد.

و"ناجي"يقدر دور الجهات البرلمانية والحكومية، من هيئة النزاهة والرقابة المالية في عملها لكبح جماح الفساد في مفاصل الدولة، لكن في الوقت نفسه يجدها دون المستوى المطلوب، ويضيف"لم يعط هذا الملف الاهتمام الكبير بسبب طغيان الملف الامني على باقي الملفات الاخرى التي شغلت بال البرلمانيين والجهات الحكومية".

لافتا الى ضرورة التوجه بشكل جماعي وبتنسيق عال بين الجهات التي تقع على عاتقها مكافحة الفساد، ووضع خطة حكومية شاملة تشترك فيها كل الوزارات، وبتنسيق بين البرلمان ورئاسة الوزراء، حيث يشير الى ضعف حلقة التنسيق في المرحلة السابقة ما اضعف القدرة على مكافحة الفساد.

ويوجز"ناجي"اسباب تصدر العراق قائمة اكثر الدول فسادا في العالم، الى جمود العملية السياسية وغياب دور البرلمان لاكثر من سبعة اشهر، على اعتبار انه اهم مفصل للرقابة، وشدد على ضرورة تفعيل دور المفتشين العامين والرقابة المالية، ودعم هيئة النزاهة، كما يؤكد اهمية الاصلاح الاداري الذي يشكل الروتين وتعقيد المعاملات جانبا من جوانب الفساد.

فيما اوعزت النائبة، كميلة الموسوي، عضوة لجنة النزاهة، اسباب استمرار العراق في مشكلة الفساد المالي والاداري الى ضعف الرقابة والمحاصصة، بالاضافة الى اداء البرلمان باستجواب المسؤولين.

واكدت الموسوي في اتصال مع"المدى"ان المحاصصة في وزارات الدولة ومؤسساتها جلبت الفساد، ومنعت الرقابة على المسؤولين وصعوبة استجوابهم تحت قبة البرلمان.

كما لفتت الى ضعف تعاون مكاتب النزاهة الموجودة في المحافظات، وعدم جديتها في التعامل مع الشكاوى المقدمة فيما يخص قضايا الفساد.

وتنوه"الموسوي"الى ان في الدورة البرلمانية السابقة قدمت مشاريع من شأنها الحد من الفساد، مثل قانون الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والمفتشين العموميين، لكن توقفت ولم يصادق عليها، بسبب التجاذبات والمساومات السياسية التي دائما تعطل دور البرلمان.

فيما اشاد الخبير القانوني، عبد اللطيف الساعدي، بالخطوات المهمة التي حققتها هيئة النزاهة في مجال مكافحة الفساد، لكن لم تأخذ صداها اعلامياً-على حد وصفه-.

ويعتقد"الساعدي"ان الاوضاع الامنية والتخوف من نشر ملفات الفساد بشكل علني امام الاعلام والرأي العام قد بخس حق هيئة النزاهة وقلل من دورها في مكافحة الفساد، سيما انها تعمل وفق ستراتيجية عامة وبخطوات ثابتة.

بالمقابل يؤكد أن اهمية دور البرلمان في معالجة هذا الملف المعقد، وتعطيله كان له اثر سلبي في مكافحة الفساد، ويعتقد ان التقرير الذي صدر عن منظمة الشفافية ليس منصفاً، ولا يعرف ما هي المعايير التي استندت عليها المنظمة في ادراج العراق في قائمة الدول الاكثر فسادا، بينما توجد طفرات نوعية في مكافحته.

ومن جانبها اكدت منظمة"الشفافية الدولية"انه من اصل ٣٦ دولة صناعية موقعة على معاهدة مكافحة الفساد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تحظر دفع رشاوى لموظفين اجانب، اظهرت حوالي عشرين دولة"حماسة محدودة او لا حماسة"في احترام القانون.

وقالت رئيسة منظمة"الشفافية الدولية"اوغيت لابيل في بيان ان"القبول باستمرار الفساد مرفوض. الكثير من الفقراء والمحرومين في العالم لا يزالون يعانون من هذه العواقب. نود ان نرى تطبيقا اكبر للقواعد والقوانين الموجودة".

واعتبرت مسؤولة المنظمة في المانيا ايدا مولر خلال مؤتمر صحافي ان الوضع الدولي"مقلق جدا".

وشددت ايضا على ضرورة ان تنشىء الاسرة الدولية بنى تحتية حكومية ذات مصداقية في دول عجزت السلطات فيها عن القيام بدورها.

واضافت"هذا الامر مهم بأهمية تخصيص المليارات للمساعدة التنموية".

والمؤشر الذي وضع استنادا الى استطلاعات شملت رجال اعمال واخصائيين، يراوح بين ١٠ للدول التي تصنف بانها"نظيفة"وصفر للدولة التي يتفشى فيها الفساد.

وبحسب تصنيف المنظمة، تحتل الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة المراتب الاولى للدول الاقل فسادا مع مؤشر ٩،٣.

وتحتل افغانستان وبورما بالتساوي المرتبة ما قبل الاخيرة على القائمة مع مؤشر ١،٤ في حين تصل الصومال في المرتبة الاخيرة مع مؤشر ١،١.

وتحتل كندا المرتبة السادسة مع مؤشر ٨،٩ وسويسرا المرتبة الثامنة (٨،٧) وبريطانيا المرتبة العشرين (٧،٦) والولايات المتحدة وبلجيكا المرتبة الـ٢٢ (٧،١) وفرنسا المرتبة الـ٢٥ (٦،٨).

وحلت الصين في المرتبة الـ٧٨ وروسيا في المرتبة الـ١٥٤.

وتشير المنظمة التي تنشر قائمتها السنوية منذ ١٩٩٥ الى ان بعض الدول منها بوتان وتشيلي والاكوادور ومقدونيا وغامبيا وهايتي وجمايكا والكويت وقطر، حسنت اوضاعها منذ ٢٠٠٩.

الا ان دولا مثل تشيكيا واليونان والمجر وايطاليا ومدغشقر والنيجر والولايات المتحدة تعتبر اكثر فسادا من العام الماضي بحسب التقرير.

مفتش التعليم العالي لا يزال ينظر في آلاف المزوّرين

"حواسم"الشهادات تنخر المؤسسات.. والسلطات تتقصى أثر المافيا

□ بغداد/ زينب صنكور

شهدت السنوات السبع الماضية العديد من الظواهر الخطيرة ومنها التزوير والاحتيال، واصبحت متفشية لدرجة انها لازمت العديد من الموظفين في الدوائر والمؤسسات الحكومية حتى اصبح الحصول على شهادة علمية عالية امرا سهلا للغاية، وبات العراقيون يعرفون هؤلاء بـ"الحواسم".

خلال الفترة الاخيرة كشفت السلطات العراقية الاف الشهادات الدراسية المزورة من بينها شهادات المرشحين الفائزين في انتخابات المجالس المحلية، كما استبعد عدد من المرشحين في الانتخابات الأخيرة التي جرت في السابع من آذار الماضي لتزويرهم وثائقهم الرسمية ما يؤكد بشكل لا لبس فيه استفحال هذه الظاهرة.

وتفيد تقارير صحفية بأن العديد من العصابات الكبيرة والمتمرسة تقف وراء عمليات التزوير، وليس هناك اي صعوبة في الحصول على شهادة تخرج من أي كلية او جامعة او الحصول على شهادة في الطب لفتح عيادة او الحصول على تعيين في الدوائر الحكومية وبراتب مغر جدا يعوض المعني عما دفعه من مال لقاء الحصول على الوثيقة المزورة.

مديرة اعلام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتورة سهام الشجيري كشفت في تصريح"للمدى"عن وجود ٧٠٠٠ شهادة مزورة في جميع جامعات العراق منذ ٢٠٠٣ ولحد الان، قامت الوزارة بتحويلها الى مكتب المفتش العام لاتخاذ الاجراءات القانونية.

وقالت ان (٩٧٪) من الشهادات المزورة هي ليس شهادات بكالوريوس او ماجستير وانما شهادة مقدمة من الاعدادية الى التعليم العالي اضافة الى الشهادات التي تأتي من الخارج، مشيرة الى ان هذه الظاهرة استفحلت بشكل كبير بعد ٢٠٠٣ خاصة، وفي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كانت بأرقام هائلة اما في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ فقد وجدت شهادات مزورة لكن بأرقام بسيطة.

واضافت ان الآليات الحازمة التي وضعت لمراقبة الشهادات المزورة من مكتب المفتش العام الذي قام باتخاذ اجراءات دقيقة لكشف الوثائق المزورة اضافة الى المستمسكات المقدمة للتعيينات ساهمت كثيرا في التوصل الى المزورين.

وبينت الشجيري ان الشهادات المزورة شملت حتى مسؤولين لكنها تحفظت على ذكرهم، وقالت:"ليس من مسؤوليتنا الكشف عن اسماء المزورين وانما مسؤوليتنا هي الكشف عنهم واحالتهم الى الجهات القضائية واتخاذ الاجراءات القانونية".

واضافت:"الى الان الوزارة ساعية بأن تكشف جميع الشهادات حتى التي صدرت قبل ٢٠٠٣ بوضع اليات الكترونية وخبراء من مكتب المفتش العام للحد من هذه الظاهرة".

في غضون ذلك قال رئيس لجنة النزاهة في البرلمان السابق صباح الساعدي في تصريح"للمدى"ليس هناك رادع للمزورين وهناك العديد من الاجراءات الرقابية الخاطئة ادت الى انشاء جيل ليس بالقليل من المزورين.

واشار الى وجود مافيات ولوبيات مهمتها تزوير الوثائق والشهادات، مؤكدا وجود كم هائل من الوثائق الدراسية المزورة، واخر مثال على ذلك ما حدث في الجامعة المستنصرية التي اغلقت دراستها المسائية.

من جانبه قال عضو لجنة التربية والتعليم مخلص الزاملي في تصريح"للمدى"ان لجنته في السابق عملت مع وزارتي التربية والتعليم العالي على قضية الشهادات المزورة وطريقة الحد من استخدام هذه الشهادة المزورة وكذلك ابتكار تقنية او منظومات من اجل ان تنتهي قضية الشهادة.

واضاف الى وجود استقلالية للجامعات فلا تقوم بطلب صحة صدور عن الشهادات لذلك لا تستطيع كشف الشهادات المزورة.

من جانبه، قال رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي في تصريح صحفي انه تم اكتشاف ٢٥٠ شهادة مزورة لمرشحي الانتخابات أبرزها شهادة دكتوراه مزورة لعضو احدى مجالس المحافظات.

واوضح ان عدد الشهادات المزورة في مجالس المحافظات بلغ ٢٤٨ في ١٤ محافظة، وان الهيئة بصدد تحويل اصحاب الشهادات المزورة الى القضاء وتم تحريك دعاوى جزائية على الذين ثبت ان شهاداتهم مزورة امام قضاة التحقيق.

وفي هذا الصدد قال الدكتور علاء مكي رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب ان الجامعة المستنصرية تأتي في الدرجة الاولى في موضوع الشهادات المزورة، وتأتي بعدها الجامعة التكنولوجية وجامعة بغداد ثم جامعة البصرة، مضيفاً: أن آخر تقرير ورد إلى لجنة التربية والتعليم يضع وزارة التربية بالمقدمة في موضوع الشهادات المزورة ومن ثم من الجامعات تأتي الجامعة المستنصرية في الدرجة الاولى وتأتي بعد الجامعة المستنصرية الجامعة التكنلوجية وجامعة بغداد ثم جامعة البصرة.

واوضح مكي إن موضوع الشهادات المزورة من أهم ما عانت منه لجنة التربية والتعليم في البرلمان حيث وردت تقارير وشكاوى كثيرة بهذا الشأن، واستدعت اللجنة على ضوء هذه الشكاوى وزيري التربية والتعليم العالي وبحثت معهما هذه المواضيع والشكاوى التي وردت اليها، حيث ان من أهداف لجنة التربية والتعليم في المجلس هو اعادة الفخر إلى مهنة التربية والتعليم العالي والارتقاء بها ووضع معايير محكمة لضبط الشهادات والامتحانات والتدريس.

من جهته قال المفتش العام في وزارة التربية مضر سعدون في تصريحات صحفية ان هناك حملة واسعة في الوزارة لمتابعة قضية الشهادات المزورة على اعلى المستويات، مع تدقيق التعيينات التي وصفها بغير الاصولية والتي يعتريها الشك نتيجة غياب المهنية وتدخل جهات متعددة في التعيين.

واشار سعدون الى ظهور المئات بل الآلاف من الاخطاء او عمليات التزوير التي احيلت الى القضاء للبت فيها، وأقر وجود تدخل من احزاب متنفذة في اختيار ادارات المدارس طيلة السنوات السبع الماضية، ما اثر على الاداء المهني والتربوي لتلك الإدارات.

وأكد المفتش العام لوزارة التربية تشكيل لجان باشراف دائرة المفتش العام لمراجعة عمل إدارات المدارس وفق ضوابط واليات عمل مدروسة، وعزل الادارات غير الكفوءة، وكذلك مراجعة نتائج المدارس في الامتحانات وعلى اساسها يقرر بقاء الادارة او تبديلها.

وقال غانم سعيد من دائرة المدعي العام في إحدى محاكم بغداد في تصريحات صحفية إن هناك العشرات من القضايا المعروضة أمام المحاكم ضد متهمين معلومين أو مجهولين قاموا بتزوير وثائق بينهم طلاب وموظفون ونواب في البرلمان وحتى سفراء"، مؤكدا أن بعض أولئك"وقع في يد العدالة وبعضهم ما زال طليقا.

يذكر ان جريمة التزوير تعد مخلة بالشرف حسب القانون، وان احد شروط المرشح لمجالس المحافظات هو ان لايكون مرتكبا لها.

الأديب يدعو إلى التحقيق في الانتهاكات وإنصاف الضحايا

البنتاغون قلق من ويكيليكس: جوليان لديه المزيد

□ متابعة/ المدى

طالبت الامم المتحدة العراق وامريكا التحقيق بمزاعم وثائق ويكيليكس، فيما شدد قيادي في ائتلاف دولة القانون على ضرورة انصاف الضحايا.

ويأتي ذلك في وقت عبر فيه البنتاغون عن قلقه من ان يكون الموقع الشهير لديه المزيد من الوثائق.

دعت المفوضة العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة نافي بيلاي السلطات الاميركية والعراقية الى التحقيق حول مزاعم التعذيب و"انتهاكات (اخرى) لحقوق الانسان"في العراق التي تضمنتها وثائق عسكرية سرية نشرها موقع ويكيليكس.

وقالت بيلاي في بيان"على السلطات الاميركية والعراقية ان تتخذ كل التدابير الضرورية للتحقيق حول كل المزاعم التي تضمنتها تلك التقارير".

وحضت واشنطن والعراقيين على"احالة المسؤولين عن عمليات القتل غير القانونية والتصفيات والتعذيب وانتهاكات اخرى خطيرة للحقوق الانسانية على القضاء".

وتعرض هذه الوثائق السرية حول الحرب في العراق والتي نشرها موقع ويكيليكس العديد من حالات التعذيب بيد القوات العراقية اضافة الى"اكثر من ٣٠٠ حالة تعذيب ارتكبتها قوات التحالف"، وفق مؤسس الموقع جوليان اسانج.

وعززت هذه"المعلومات قلق"بيلاي حيال الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي في العراق، ومنها"تصفية عدد كبير من المدنيين وسوء معاملة معتقلين". من جهة اخرى، طلبت المفوضة العليا من العراق ان يصادق على شرعة مناهضة التعذيب ما يعطي لـلامم المتحدة الحق في زيارة كل سجون البلاد ومعاينة المعتقلين. وتتوالى ردود افعال المسؤولين العراقيين ازاء وثائق ويكيليكس. حيث قلل عدنان الاسدي الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية من اهمية الوثائق المنشورة في موقع ويكيليكس قائلا، بحسب موقع ايلاف الالكتروني، ان الامر ليس مفاجئا خصوصا بالنسبة لنا لاننا اشرنا الى الكثير من التجاوزات والانتهاكات التي قامت بها القوات الامريكية في العراق وان مايطلق عليه وثائق هو في الحقيقة تقارير قدمها عملاء للقوات الامريكية في محافظات العراق.

وقال الاسدي ان ما نشره موقع ويكيليكس هو في حقيقته تقارير وليس وثائق فمن المعلوم ان القوات الامريكية واجهزتها كان لها عملاء في بغداد والمحافظات العراقية وشرع هؤلاء العملاء بكتابة تقارير ومن ثم رفعها لمسؤوليهم رفعوها بالمحصلة للبنتاغون.

واضاف انها عبارة عن معلومات مقدمة من عملاء القوات الاميركية في العراق الى مسؤوليهم وان ما تم نشره ليس مفاجئا بالمرة. اما في ما يخص التوقيت فالقضية فيها جانبان الانتخابات والصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين.

وقال"لدينا وثائق وادلة تثبت موقفنا الرافض لانتهاكات حقوق الانسان والاعتداء على المدنيين فمثلا يوجد في العراق سجن (سايد فور) وهو سجن شهد وسجل انتهاكات لحقوق الانسان وكان وضع الدولة في العراق قلقا لكن في ٢٠٠٦ تدخلت المحكمة لمصلحة السجناء وهو امر موثق لدينا".

وتابع"سجلنا عشرات بل مئات الحالات لقضايا مثل هذه لكن الحقيقة ان القوات الاميركية كما هو معلوم كانت تحكم العراق في ٢٠٠٣ وما تلاها كان بول بريمر الحاكم الاميركي الفعلي للعراق ورغم ذلك كنا نسجل ونحيل قضايا الانتهاكات ونتابعها وعملنا على انصاف الابرياء وصيانة حقوق الانسان".

واضاف"لدينا قرابة ٦٥ الف عنصر امني بين مطرود ومفصول لاسباب مختلفة منها الفساد والتورط في قضايا انتهاك وغيرها كما لدينا مركز لاحصاء حالات الانتهاكات..".

وواصل القول"في ما يخص الحوادث والخروقات كانت القوات الاميركية هي المسؤولة والحاكمة ولم تمتلك الحكومة العراقية الصلاحيات.

بدوره، قال اللواء احمد الخفاجي وكيل وزير الداخلية انه لا يمكن اعطاء تصريحات بخصوص الوثائق قبل التأكد من صحة المعلومات الواردة فيها واضاف"حجم الوثائق هائل وواسع ومن الصعوبة اعطاء اي رأي قبل دراسة المعلومات الواردة فيها وقبل الفصل بين الغث والسمين.

وكان علي الاديب نائب الامين العام لحزب الدعوة قد اشار الى ان نشر وثائق بهذا الحجم في هذا التوقيت الذي يسبق الانتخابات الاميركية النصفية له دلالة وانعكاس مباشر على سير الانتخابات الاميركية والوضع الاميركي الداخلي والصراع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

واكد الاديب تورط دول واجهزة دول في تسريب تلك الوثائق وقال"لم اطلع على الوثائق بشكل كامل لكني انتبهت لما ينشر في وسائل الاعلام واظن ان توقيت نشر وثائق بهذا الحجم الهائل ونشرها في هذا التوقيت تحديدا يوجب علينا ان نطرح التساؤل البسيط المباشر لماذا تنشر وثائق سرية جدا بهذا الحجم الان؟".

لكن الاديب شدد على ضرورة محاسبة المسؤولين العراقيين المتورطين في جرائم قتل مدنيين وانتهاكات حقوق الانسان وادارة فرق موت، وقال"من جانب الحكومة فيجب ان لا توافق مطلقا على اي اساءة لمدني عراقي او ارتكاب جريمة ويجب ان يحال المسؤولون العراقيون المتورطون في جرائم قتل مدنيين للتحقيق والمحاكمة لانه امر مرفوض بالمطلق خصوصا وان في العراق اليوم يجب ان تصان حقوق الانسان والدستور ينص على ذلك وتأكيد حقوق الانسان هو المنهج العام في العراق".

وفي واشنطن، اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية ان البنتاغون يظن ان موقع ويكيليكس لديه المزيد من الوثائق السرية التابعة للحكومة الاميركية غير تلك التي سبق له وان نشرها او تحدث عنها.

وقال الكولونيل ديف لابان للصحافيين"لدينا اسباب تدفعنا للاعتقاد ان لديهم وثائق اخرى"سرية، رافضا الافصاح عن مصدر هذه المعلومات او عن الدول التي تتعلق بها هذه الوثائق.